جامعة باجي مختار– عنابة

Université Badji Mokhtar – Annaba

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques et commerciale et Sciences de gestion

قسم الجذع المشترك

المحاضرة الخامسة في مقياس تاريخ الفكر الإقتصادي:

الفكر الإقتصادي الإسلامي (الجزء 1)

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك (كل المجموعات)

السنة الجامعية: 2025/2024

تمهيد:

تناول الإسلام حياة البشر في مختلف نواحيها الروحية والمادية ولم يقتصر على العقائد والهداية الروحية وإنما جاء بتوجيه سياسي واجتماعي واقتصادي عام وهذا ما يعرب عنه بمصطلح الإسلام دين ودنيا وأنه عقيدة وشريعة صالحة لكل زمان ومكان.

أولا- مدخل مفاهيمي للاقتصاد الاسلامي (النشأة والمفهوم):

لقد جاء الإسلام بمنهج شامل لعلاج كل المشاكل والأزمات، وعلى رأسها المشاكل الاقتصادية، والتي كانت محدودة مع ظهور الإسلام، وذلك راجع لتواضع الأنشطة الاقتصادية كالرعي والتجارة. بالإضافة إلى بعض التعاملات التجارية في الأسواق التي حفز رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم على إنشائها في المدينة المنورة واضعا الضوابط اللازمة للمعاملات بما يكفل القضاء على الغش والإحتكار والربا، كما حرص على جمع الزكاة وإقطاع الأرض لمن يريد أن يحييها بالإستصلاح ونظم استخدام الموارد المائية، ورسخ مفهوم العدل في المعاملات واحترام الملكية الفردية وحرية الأسواق وما يجري فيها من معاملات وأسعار ما دامت في إطار الشريعة الإسلامية ،ووضع الضوابط اللازمة لمجالات الإنتاج والتوزيع والإستهلاك.

وفي العصر الحديث بدأ الإهتمام ببحث الأسس التي يقوم عليها الإقتصاد الإسلامي والمبادئ التي تحكم النشاط الإقتصادي، وقد جاءت معظم الأبحاث و الدراسات في هذا الجانب ذات طابع فقهي ومذهبي خاصة تلك الدراسات المبكرة المتعلقة بأحكام الربا والتأمين والإحتكار وبحث الأعمال المصرفية وحكم الإسلام فيها، كما كان بعضها يبحث في الأصول العامة للنظام الإقتصادي الإسلامي كموضوع الملكية والحرية والتكافل الإجتماعي والنظام المالي للدولة الإسلامية.

ولم يظهر الاقتصاد الإسلامي كعلم إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، ليتبلور مصطلح علم الاقتصاد الإسلامي ك "مجموعة المبادئ والأصول الإقتصادية التي تنبثق من العقيدة والأخلاق الإسلامية التي تحكم النشاط الإقتصادي للدولة الإسلامية كما وردت في نصوص القرآن والسنة النبوية الواجب تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان".

ثانيا- خصائص الفكر الاقتصاد الاسلامي :

يتميز النظام الاقتصادي الاسلامي بعدة خصائص فريدة ومتميزة تجعله صالحًا لكل زمان ومكان، أهمها:

1- **الرَّبَّانِيَّةُ :** النظام الاقتصادي في الإسلام نظام رباني المصدر، فالوحي الإلهي ممثلا في القرآن والسنة هو مصدر هذا النظام، كما أنه نظام رباني الهدف، حيث يتمثل مقصده في إشباع وتوفير الحاجيات الأساسية للإنسان مع ضمان حدِّ الكفاية اللائق به، ليحيا حياة طيبة يتحقق فيها الإشباع المادي والروحي معا.

2- **الرقابة المزدوجة:** يخضع النظام الاقتصادي في الإسلام لرقابتين: رقابة بشرية خارجية ورقابة ذاتية قائمة على الإيمان بالله وعلى الحساب في اليوم الآخر.

3- **التوازن:** النظام الاقتصادي الإسلامي نظام وسطي قوامه العدل والقسط، ومن مظاهر توازن هذا النظام ما يلي:

أ- **الجمع بين الثبات والتطور :** يقوم الاقتصاد الإسلامي على أمور ثابتة لا تتغير مهما تغير الزمان والمكان.

ب- **التوا زن بين المادية والروحية:** وازن النظام الاقتصادي الإسلامي بين المادية والروحية باعتبارهما مكونات الإنسان ذاته.

ج- **التوازن بين المصالح الخاصة والمصالح العامة:** وازن الاقتصاد الإسلامي كذلك بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة فكل منهما في نظر الإسلام أصل يراعى، فيعطي الفرد بالقدر الذي لا يطغى على الجماعة، ويعطي الجماعة القدر الذي لا تطغى فيه على الفرد.

4- **الواقعية:** النظام الاقتصادي الإسلامي نظام واقعي، إذ يستهدف في أنظمته وقوانينه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية بطبيعتها ونوازعها وخصائصها العامّة، كما يضمن تحقيق هذه الغايات ضمانا واقعيا ماديا ولا يكتفي بضمانات النصح والتوجيه، إن واقعية الإقتصاد الإسلامي للفرد مستمدة من إمكانيات الفرد وظروف بيئته، فلا يحمله من التكاليف إلا ما يطيقه.

5- العالمية: وهذه العالمية تنبثق من عالمية الرسالة التي جاء بها الإسلام، فلا يمكن حصر نطاق النظام الاقتصاد ي الإسلامي على بيئة أو مكان معين أو قوم محددين، ولهذا جاء بأحكام كلية ومبادئ عامة تناسب كل زمان ومكان، وجمع بين الثبات والمرونة، واتسع لاجتهادات المجتهدين.

ثالثا- مبادئ الاقتصاد الاسلامي:

يقوم الاقتصاد في الاسلام على مجموعة من المبادئ الأساسية أهمها:

1- **الملكية المزدوجة:** تقسم ملكية الاموال في الاسلام الى ثلاث انواع :اموال يحق للأفراد تملكها(الملكية الفردية)، وأموال لا يحق للأفراد تملكها وتقتصر ملكيتها على الدولة (الملكية العامة او الجماعية)ومن ذلك الانهار والبحار، وأموال تتملكها الدولة وتديرها لصالح الجماعة كالطرق وغيرها من مرافق البنية الأساسية. أي أن الشريعة الاسلامية أجازت لولي الامر(الدولة) التدخل لتحقيق المصلحة الجماعية.

2- **الحرية الإقتصادية المقيدة:** إن تقييد الحرية في الإقتصاد الإسلامي يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال وإنفاقه، والتي تستهدف تحقيق أمور ثلاثة:

- ✓ أن يكون النشاط الإقتصادي مشروعا ومتفقا مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الاخلاقية.
- ✓ كفالة حق الدولة في التدخل لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط إقتصادي لا يتفق مع تعاليم الإسلام، وللسلطة الإسلامية حق الطاعة في ذلك مادام الأمر في نطاق الشريعة.
- ✓ تربية المسلم على الإيثار بمصلحة غيره فيتوقف عن كل تصرف يعود بالنفع الذاتي ويضر بالآخرين.

أما سبب تقييد الحرية الإقتصادية في الإسلام فيرجع إلى عدة أمور نذكر منها ما يلي:

- ✓ أن المالك الحقيقي للمال هو الله تعالى وله الحق سبحانه وتعالى أن يحدد تصرفات الناس فيه وفق ما يمليه عليم لعلمه بما يصلح حالهم ويصلح شؤونهم.
- ✓ عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو بالمصلحة العامة.
- ✓ حماية مصالح الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم كما هو الحال في مصارف الزكاة والالتزام بالنفقة على الأقارب وحماية الفقراء والمحتاجين.
- ✓ إلزام الجماعة بالقيام بما يجب عليهم من واجبات عامة كإنشاء دور العلم والمستشفيات والطرق والخدمات العامة.

3- **التكافل الإجتماعي:** شرع الله التكافل الإجتماعي لحماية من لا يتمكن من الحصول على المال ولتحقيق التوازن بين افراد المجتمع، وليتحمل المسلم على الجود بماله ويصل الغني الفقير حيث:

- ✓ شرع الإرث توزيعا للثروة،
- ✓ شرع الزكاة كركن أساسي من أركان الإسلام دعما للتكافل الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء، ولكي يكون للمكلية الخاصة وظيفة اجتماعية تتعدى مصلحة المالك الفرد الى غيره من المواطنين
- ✓ أوجب على ولي الأمر أن يسعى لسد حاجة المعوزين وفرض لهم من بيت المال ما يمونهم

- ✓ نهى عن الإسراف والبذخ والترف كي يتقارب مستوى المعيشة بين الأفراد:
- ✓ شرع نفقة القريب على قريبه المحتاج ممن تلزمه نفقته،
- ✓ شرع الهبات والعقيقة.

4- **تحريم الربا:** حرم القرآن الكريم الربا ونهى عن الاقراض نظير فائدة محددة لقوله تعالى :﴿ يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة ....﴾ . ويرجع ذلك لما للربا من مضار اقتصادية واجتماعية على الفرد والمجتمع، ولما ينطوي عليه من إستغلال لحاجة المدين الى المال وفي حصول الدائن على مقابل هذا المال دون عمل. ولا يقتصر تحريم الربا على المعاملات النقدية، بل تتجاوزها الى كل صور التبادل بين السلع المتماثلة في النوع، والتي تقوم على الوفاء بأكبر قدر من القيمة أو الكمية التي سبق الحصول عليها.

5- **تحرير العبيد:** جاء العبيد في الاسلام كعنصر أساسي من عناصر العمل في الجزيرة العربية، ولكن بخلاف المفهوم المتداول بأوروبا آنذاك، فهم ليسوا عبيدا للأرض وإنما ملك للسيد. يحصل العبد نظير أداء عمله ثمن له من مالكه أو غنيمة إنتصاره في الحرب، كما يمكن أن ينتقل لغيره من السادة لنفس الاسباب .ورغم ذلك غيّر الاسلام نظرة العرب للعبيد، مبينا انهم بشر كغيرهم من السادة. وقد أخذ الاسلام بنظرية التدّرج في تحرير العبيد مراعاة للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في ذاك الوقت، فتعدّدت الطرق التي سلكها لتحرير الرّق ومن أهمها:

- جعل تحرير العبيد مصرفا من مصارف الزكاة .. "في الرقاب"، وصورة من صور الصدقات التي حث عليها الاسلام.
- جعل ميلاد ولد الأمَة من سيدها سببا لتحريرها تكريما لها.
- أعطى للعبد الحق في تحرير نفسه بأن يفدى نفسه أو يشتريها من السيد بمال أو عمل وذلك عن طريق المكاتبة، كما كان له أن يودع هذا المال الخزانة العامة (بيت المال)لحساب هذا السيد ليعجل بتحريره.
- اباح للسيد أن يقرر حرية العبد من بعده، حتى لا يورث العبد بعد وفاة سيده.
- جعل عتق الرقبة صورة من صور الكفارات او بعض الجرائم التي ارتكبها كجريمة القتل الخطأ.

6- **تنظيم السوق:** فضل الإسلام نظام المنافسة على التدخل بالشؤون الاقتصادية، بما يتيح لكل من البائع والمشتري حرية التعامل وفق قوى السوق دون تدخل من الدولة، ولكن هذا لا يمنع تدخل الدولة في حالة خروج المنافسة عن نطاقها الطبيعي والعادل. فقد ورد أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لرجل يبيع زبيبا:" إما أن تزيد السعر او تخرج من سوقنا . " كما وضع ابن تيمية معيارا **للتسعير المحرم والتسعير المباح**، فجعل **التسعير عملا محرما** اذا كان الهدف منه الحد من الارتفاع التلقائي للأسعار، أما **التسعير المباح** فهو أن يجيز لولي الأمر أن يتدخل لتسعير السلع التي ارتفع سعرها على نحو مقصود من التجار بشكل لا تقتضيه طبيعة التعامل في الأسواق المتنافسة.

المحاضرة الخامسة في مقياس تاريخ الفكر الإقتصادي:

الفكر الإقتصادي الإسلامي (الجزء 2)

حاول العديد من المفكرين المسلمين الأوائل تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، ويرجع اليهم الفضل في وضع اللبنات الأولى لبعض النظريات الحديثة. ومن أشهر العلماء المسلمين الذين تضمنت كتاباتهم إسهامات إقتصادية مهمة :ابن خلدون والمقريزي.

أولا- ابن خلدون:

بالرغم من كون ابن خلدون عالم من علماء الاجتماع، إلا أنه من الأوائل الذين خصوا المسائل الاقتصادية بدراسة عميقة في مقدمته الشهيرة، الى الحدّ الذي يعتبره بعض الكتاب بأنه أبو الاقتصاد السياسي الحقيقي، سابقا بذلك أدم سميث، فقد اقر ابن خلدون بوجود نوع من التلازم بين الاقتصاد والسياسة، فحضارة الدول (العمران)تقوم على دعامتين، الاولى اجتماعية سياسية تقتضيها الحاجة الى التأنس، والثانية اقتصادية قوامها سعي الناس إلى الكسب. ويمكن تلخيص أهم اسهاماته في الفكر الاقتصادي في النقاط التالية:

1- العملية الإنتاجية كما وصفها ابن خلدون تتألف من حلقات أو عمليات متشابكة، ولذلك فإن إتمامها أو القيام بها يحتاج للتعاون بين مجموعة من الناس وقيام كل واحد منهم بدور معين.
2- تصنيف الحاجات البشرية الى حاجات **ضرورية** كالغذاء والملبس وحاجات **كمالية** تتفرع منها، وذكر ابن خلدون أن حجم السكان عامل مهم في تحديد حجم الاحتياجات البشرية، اما تطور العمران فحدد صنف الاحتياجات ذات الأولية.
3- النشاط الاقتصادي بشكله العام هو السعي المستمر لكسب المعاش والحصول على ما يؤمن حاجات الإنسان ويلبي رغباته، ولتحقيق ذلك يتعين على الفرد أن يبذل الثمن من جهده وعمله وملكه. ولفظ **المعاش** عند ابن خلدون يقصد معنيين مختلفين، أولهما الكسب حينما يكفي لقضاء الضرورات أو الحاجات، والمعنى الثاني يقصد به ذلك النشاط الإنساني التي يترتب عنه الحصول على دخل لإنفاقه.
4- **تحليل ابن خلدون للعمل وتقسيمه والتخصص قائمة على الافكار التالية:**

- يقوم النشاط الاقتصادي على فكرة تقسيم العمل الى عمل منتج وغير منتج، سابقا بذلك الطبيعيين والكلاسيك، حيث فرق بين وجوه المعاش الطبيعية التي تخلق قيمة كالتجارة والفلاحة والصناعة، ومن بين وجوه المعاش غير الطبيعية التي لا تخلق القيمة كالإمارة بمفهومها عنده وهي حكم الدولة وإدارة شؤونها، فهي فقط قادرة على جمع الأموال والضرائب من الناس لما للدولة من سيادة وسلطة.
- أهمية تقسيم العمل تجعل العمال أكثر مهارة وإتقانا للعمل، ويرفع بذلك التخصص من الكفاءة الإنتاجية للعامل.
- عدم اقتصار تقسيم العمل على النطاق الوطني بل يتجاوزه الى النطاق الدولي نظرا لاختلافات الحاجات بين الدول ولاختلاف البلدان في درجة عمرانها سابقا في تحليله هذا اطروحات ادم سميث ودافيد ريكاردو حول قضايا التقسيم الدولي العمل والتخصص الدولي (التجارة الدولية).

- التمييز بين العمل الظاهر المنتج لقيمة مباشرة، والعمل المستتر المنتج لقيمة مخزنة، سابقا في ذلك كل من ادم سميث، ريكاردو وماركس.
- الربط بين القيمة والعمل إذ اعتبره عنصرا مهما في تحديد القيمة مهما كان نوعها، فالعمل معيار تحديد قيمة أي منتج وهذا ما يمثل جوهر الفكر الإسلامي.
- ميّز ابن خلدون بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية: فقد استعمل ابن خلدون لفظ الرزق مرادفا لمفهوم القيمة الاستعمالية، ولكي تكون للسلعة قيمة استعمالية يجب أن يكون الفرد قادرا على الحصول عليها لأن مجرد وجود الرغبة والحاجة إلى السلعة لا يعطي لها قيمة استعمالي، كما يجب أن تحقق له منفعة وتكون لها القدرة على الاشباع . أما القيمة التبادلية فقد عرفها ابن خلدون بأنها القيمة الاجتماعية للسلعة أو الخدمة.
- التأكيد على أهمية التعليم والتدريب في الإرتقاء بالصناعات، فالصناعة عند ابن خلدون نشاط اقتصادي مهم ودقيق ويحتاج إلى جهد عقلي وفكري وكفاءة معينة عكس الفلاحة، ولقد أولاها أهمية في بحثه وتحليله لأنواع النشاط الاقتصادي لارتباطها بنظرية العمران البشري.

5- اسهامات ابن خلدون في تحليل الأسعار كان أساسها ما يلي:

- الثمن هو التعبير النقدي للقيمة ويتحدد على اساس نفقة الانتاج، ولا يظهر إلا في الأسواق حسب قوى العرض والطلب، ففائض الطلب يؤدي ال ارتفاع الاسعار، بينما يؤدي فائض العرض الى انخفاضها.
- النقود مقياس للأثمان ومستودع للقيمة ووسيط للتبادل، وهو المتعارف عليه في الفكر الاقتصادي الحديث.
- التأكيد على اهمية النمو الاقتصادي الذي يكتمل بكمال العمران الحضاري.
- أهمية وجود المؤسسات والنظم القانونية والقضائية لتنظيم العملية الاقتصادية.

6- اعتبر ابن خلدون التجارة الخارجية أكثر ربحا من التجارة الداخلية.

7- سبق ابن خلدون دافيد ريكاردو في تفسيره للريع اقتصاديا، إذ ربطه بالنفقات التي تنفق على الأراضي الزراعية، فكلما قلت جودة الاراضي الزراعية ازدادت نفقات الزراعة، كما أن للآفات الطبيعية تأثيرا على الإنتاج الزراعي من حيث الكم والنوع، فترتفع تكاليف الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

8- تحديد مهام ووظائف الدولة، مع التركيز على دور النظام الضريبي في ضمان ايرادات مالية دائمة للدولة على أساس العدالة في فرضها، والكفاءة الاقتصادية في تحصيلها (التوازن بين الحصيلة والنمو).

ثانيا- المقريزي:

- تبرز أهم مساهمات المقريزي في الاقتصاد باهتمامه بتحليل المشكلات الاقتصادية والظواهر النقدية المختلفة. ويعد كتاب المقريزي "إغاثة الأمة بكشف الغمة " أو تاريخ المجاعات في مصر كتيبا قصيرا مقارنة بباقي مؤلفاته، إلا انه احتوى نظريتين هامتين: النظرية الأولى تعليله للأزمة الاقتصادية التي حلت بمصر في الربع الأول من القرن الخامس عشر بأنها ناشئة عن فساد النظام النقدي، وبذلك يكون أول من وضع النظرية النقدية في تفسير الأزمات الاقتصادية، مقترحا على السلطات إصلاح السياسة النقدية كوسيلة من وسائل معالجة الأزمة . أما النظرية الثانية فهي بحثه لنتائج التضخم وأثره على مختلف فئات المجتمع، وقد عرض بعمق

وتفصيل قضية القوة الشرائية الحقيقية والاسمية للنقد، وطالب باستبعاد العملات الرمزية والأخذ بالنقد المستند إلى الذهب والفضة.

- كما بيّن أثر العامل النقدي (فيما يتعلق بكمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي) على المستوى العام للأثمان، اضافة الى إبراز ظاهرة اختفاء النقود المعدنية النفيسة تاركة المجال للنقود النحاسية بسبب ارتفاع الأثمان الذي أدى إلى خفض القيمة الشرائية للنقود في مقابل ارتفاع ثمن الذهب والفضة مقارنة مع سعر الصرف مما جعل العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، والتي طوّرها في أوائل القرن الرابع عشر الميلادي، قبل أن يعيد اكتشافها في القرن السادس عشر الميلادي السير ويليام غريشام الذي اشتهرت النظرية ظلمًا باسمه في ما عُرف باسم" قانون غريشام."
- وساهم المقريزي في دراسة الأثر المتباين للتضخم في توزيع الدخل بين فئاته في المجتمع، ما يعكس فهمه الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية وما يخلقه" الوهم النقدي "من تصورات خاطئة، واقتراحه معيار الذهب أساسًا لإصدار العملة المعدنية من معادن غير نفيسة، وأنّ على الدولة ضبط قيمتها، وكذا معارضته ضرائب المكوس والمبالغة فيها كونها بدعة من المماليك لا تتلاءم مع التعاليم الدينية ولآثارها السلبية في الاقتصاد، وكذلك عدّ زيادة كمية النقود سببًا في ارتفاع الأسعار، مقتربًا بذلك من" النظرية الكمية للنقود "التي ظهرت بعده بعدة قرون.
- من جانب آخر درس المقريزي موضوع السياسة الاقتصادية للدولة وعلاقتها بمحاربة الاحتكار والحدّ من نشاط المحتكرين، وذلك عن طريق التسعير الرسمي الذي يضمن للتجار هامشا معقولا من الربح وفي الوقت ذاته يحد من الارتفاع الحاد في الأسعار.
- كما حدد المقريزي أهم أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية والمجاعات العنيفة، سواء كانت بسبب الطبيعة(حالات الجفاف والقحط التي تصيب المحاصيل)، أو بسبب سلوك الإنسان وتصرفاته كالصراع السياسي وتفشي الرشوة وانخفاض قيمة النقود.

بناءا على ما سبق ذكره، من المؤسف عدم الإشارة إلى إسهامات هذا المفكر الاقتصادي الذي يلقب بأبي النقود، حيث يعتبر من أوائل الذين كتبوا في الأزمات، وأول من تكلم عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية(التضخم والأسعار)، وأول من ربط بين السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية(الأزمات والمجاعات)، أين حلل ظاهرة المجاعة وأهم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى حدوثها أو ما يمكن الاصطلاح عليه بالأزمة في المجتمع الرأسمالي، وتعاقب حالات الرواج والكساد في النشاط الاقتصادي وهو مرادف مصطلح دورية الازمات في النظام الرأسمالي اليوم.